مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ: ١٠ / ٦ / ١٩٧٤

● ● مجلس الشعب يوافق على قانون استثمار الاموال العربية والاجنبية

الاستثمار يدعم الانفتاح ويتفق مع الدستور

الاستثمار الاجنبى « انفراج » ويعد خطوة جادة على طريق التنمية

كتب ــ فؤاد سعد وســامى متولى :

طالب اعضاء مجلس الشعب امس اثناء مناقشـاتهم الطويلة لمشروع قانون استثمار المـال العربى والاجنبى ، بالقضاء على الروتين والتحرر من التعقيدات لتشجيع المستثمرين ، وقالوا ان المشروع يعد خطوة جـادة على طريق التنمية ، كما طالبوا بمزيد من الاجراءات التى تطمئن راس المال الاجنبى ، ووصفوا المشروع بانه « انفراج » وليس « انفتاح »

وفى بداية الجلسـة التى رأسـها السيد حـافظ بـدوى ، عرض السـيد مصـطفى كامل مراد تفاصـيل مشروع الاستثمار ، واكد انها تتضمن الاسـس الاقتصادية السليمة التى تدعم الانفتـاح الاقتصـادى ، وانه يتفق مع أحكام الدسـتور وكافة المواثيق الثورية .

واكد المهندس احمد عبـد الاخر ان استثمار الاموال العربيـة والاجنبيـة لا يتعارض مع مواثيقنا الثورية ، فهذا المبدأ مقرر فى الميثاق وفى ورقة اكتوبر ، وبذلك تسـقط حجة المشككين الذين يدعون ان هذا المشروع خروج على خطنا الفكرى

وقال مختار هانى ان المشروع يعـد اول خطوة جادة على طريق التنمية .. والمهم ان نتحلل من الروتين والتعقيدات عند التطبيق ، حتى لا يهرب راس المال الاجنبى .

وتحدث الدكتور جمال العطيفى عمـا استحدثه المشروع وفى مقـدمتها : اضافة استثمار رأس المال الاجنبى الى رأس المال العربى ، ومعاملة المستثمرين المصريين فى الخارج نفس معـاملة المستثمرين الاجانب ، وربط المشروعات الاجنبية بالخطة الاقتصادية الوطنية ، والاخذ بمبدأ المشاركة بين راس المال الاجنبى وراس المال الوطنى ، ووضـع ضوابط لتحويل الارباح الى الخارج .

وطالبت الفت كامل بالتوسع العاجل فى اعداد مدن البناء لمواجهة الانفتاح السكانى ، وقال عبده مراد ان المشروع المعروض يعتبر انفراجا وليس انفتاحا ، لانه يأتى على استحياء ، وطالب بالمزيد من الاجراءات التى تطمئن راس المال الاجنبى وتشجعه .

وعند اخذ الراى ــ من حيث المبدأ ــ على المشروع وافق المجلس بالاجماع . وبدأت مناقشة مواد المشروع [٦٠ مادة] ، واستغرقت مناقشة المادة الثالثة التى تحدد الاطار العام المسموح باستثمار الاموال الاجنبية فيه جانبا كبيرا من الوقت

ووجه الدكتور محمود القاضى سؤالين للدكتور حجازى :

ــ هل يدخل فى مجال « الطاقة » مثلا انشاء شركة للكهرباء براس مال اجنبى ؟ وهل يدخل فى مجال « النقل » مثلا انشاء شركة للمواصلات فى القاهرة براس مال اجنبى ؟

وعاد الدكتور حجازى يقول : نعم ولما رد الدكتور حجازى بالايجاب ، قال الدكتور القاضى : اذن انا ارفض هذا .

لكن المجلس وافق على هذه الفقرة .

كذلك اعترض ابو سيف يوسف على أن يستثمر المال الاجنبى فى استزراع الاراضى وتنمية الانتاج الحيوانى ، بحجة أن هذا سيكون على حساب فقراء الفلاحين .. ورد الدكتور حجازى بانه لا جمود فى المسائل الاقتصادية اطلاقا، ومن المصلحة العامة أن تبقى المساحة الكبيرة من الارض الزراعية فى يدالدولة بدلا من تفتيتها ، كذلك يجب أن نعترف بأننا فشلنا فى مشروعات الانتاج الحيوانى .. فاذا جاء فى مشروع اجنبى لتربية الحيوان فى مساحة الف فدان بمنطقة النوبارية ، فلا يعقل أن نرفضه ، كذلك اذا جاءنى مشروع من اليابان بالبحث عن المياه الجوفية فى مساحة نصف مليون فدان بالصحراء الغربية ، فلايعقل ايضا ان ارفضه .

وتقدم محمد عبد السلام الزيات ، والدكتور القاضى ، وابو سيف يوسف ، وكامل الشرقاوى ، وعمر ابو ستيت باقتراح بأن تكون مشاركة راس المال المحلى مع راس المال الاجنبى فى مجال البنوك ، من حق القطاع العام وليس من حق الافراد ، وعارض الدكتور حجازى هذا الاقتراح وأكد ضرورة ان تتاح للراسمالية الوطنية نفس حقوق المستثمرين الاجانب ، ووافق المجلس على ما ذكره الدكتور حجازى .

ويستأنف المجلس اجتماعه صباح اليوم . □